



## بيان صحفي

ماس يستضيف لقاء لعرض تقرير الأونكتاد :

التكلفة الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي في غزة تتجاوز 16 مليار دولار خلال عقد

الإغلاق طويل الامد والعمليات العسكرية الضخمة تدفع الاقتصاد الإقليمي في غزة إلى الانهيار

رام الله، الأربعاء 25 تشرين ثاني 2020: استضاف معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" لقاء لعرض ومناقشة تقرير أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول "التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: قطاع غزة تحت الإغلاق والقيود المفروضة".

افتتح الجلسة المدير العام للمعهد السيد رجا الخالدي مشيراً إلى أن هذا التقرير الثاني الذي يصدر عن "الأونكتاد" خلال العام الحالي، بيد أنه يقدم دراسة معمقة يقدم بناء على طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويركز على التكاليف التي يتحملها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال، وأشار الخالدي إلى أن التقرير يركز على ما لم يتم احتسابه في أي تقرير، وهو كلفة حصار القطاع الطويل وغيره من الممارسات على الاقتصاد الغزي.

وفي تقديمه للتقرير ذكر مسؤول أول الشؤون الاقتصادية في قسم العولمة واستراتيجيات التنمية في وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني في "الأونكتاد" د. معتصم الأقرع، أن التقرير يندرج ضمن سلسلة التقارير الدورية التي تعدها المنظمة الدولية حول الاقتصاد الفلسطيني، مبيّنا أن التقرير الأخير يتعرض لكلفة الحصار وممارسات الاحتلال بما في ذلك الحروب الثلاثة على الاقتصاد الغزي.

وعرض التقرير السيد رامي العزة حيث أظهر أن التقرير يبين أن التكلفة الاقتصادية التراكمية للاحتلال الإسرائيلي، الناجمة فقط عن الإغلاق المطول والعمليات العسكرية في غزة، خلال الأعوام 2007-2018، تُقدر بـ 16,7 مليار دولار.

وأشار العزة إلى أنه إن لم يكن هناك إغلاق وعمليات عسكرية في السنوات الماضية فكان من الممكن أن يتناقص معدل الفقر في غزة إلى 15% في عام 2017، أي ربع المعدل الحالي البالغ 56%، وكان من الممكن لفجوة الفقر أن تكون 4,2%، أي خمس نسبتها الحالية التي تبلغ 20 في المائة.



وشدد العزة على أن التقرير يدعو إلى ضرورة إنهاء الإغلاق المفروض على غزة حتى يتمكن سكان القطاع من التجارة بحرية مع بقية الأرض الفلسطينية المحتلة والعالم، ويؤكد على الحاجة الملحة لاستعادة حق الفلسطينيين في حرية التنقل لأغراض الأعمال التجارية والرعاية الطبية والتعليم والترفيه والروابط الأسرية.

من جهته، ذكر الباحث الاقتصادي د. مازن العجلة، في مداخلة له من القطاع، أن التقرير يكتسب أهمية كبيرة، مسجلاً بعض الملاحظات عليه.

### معدل البطالة مرتفع للغاية في قطاع غزة

ويشير التقرير إلى أن معدل البطالة في غزة هو من بين الأعلى في العالم، حيث يعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر، كما يفتقد معظم السكان إلى المياه الصالحة والمأمونة ولإمدادات الكهرباء المنتظمة ولا يتمتع حتى بشبكة صرف صحي مناسبة.

وفي الفترة ما بين عامي 2007 و2018، نما الاقتصاد الإقليمي في قطاع غزة بنسبة تقل عن 5%، وانخفضت حصته في الاقتصاد الفلسطيني من 31% إلى 18%، وصاحب ذلك انكماش نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27% وارتفعت البطالة بنسبة 49%.

ولو ظلت حصة قطاع غزة في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة كما كانت عليه في عام 2006، لكان الناتج المحلي الإجمالي للقطاع أكبر بنسبة 50% مما هو عليه حالياً.

ونتيجة لانهيار الناتج المحلي الإجمالي، في الفترة سابقة الذكر، قفز معدل الفقر في قطاع غزة من 40% إلى 56%. وارتفعت فجوة الفقر من 14% إلى 20%، وتضاعفت التكلفة السنوية لانتشال الأفراد من الفقر أربع مرات من 209 مليون دولار إلى 838 مليون دولار (بالأسعار الثابتة لعام 2015).

ويشير التقرير إلى أن هذه التقديرات جزئية، لأنها لا تغطي سوى التكلفة الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي الناجمة عن الإغلاق المطول والعمليات العسكرية المتلاحقة في قطاع غزة بين عامي 2007 و2018، ولا تشمل التكاليف الأخرى للاحتلال الإسرائيلي، على سبيل المثال الآثار الاقتصادية لمنع الشعب الفلسطيني من استخدام حقول الغاز الطبيعي قبالة شواطئ غزة.

### كيف يمكن لغزة أن تنحو إلى مسار التنمية



يوجز التقرير بعض التوصيات لوضع غزة على المسار الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يوصي برفع كامل للقيود المفروضة على الوصول والتنقل إلى الضفة الغربية وبقية العالم، ويوصي التقرير أيضاً بالنهوض بالإمكانيات الاقتصادية لقطاع غزة من خلال الاستثمار وبناء ميناء بحري وآخر جوي ومشاريع المياه والكهرباء.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تمكين الحكومة الفلسطينية من تطوير موارد النفط والغاز الطبيعي قبالة شاطئ غزة، وهذا من شأنه أن يؤمن الموارد المطلوبة لإعادة تأهيل وإعادة إعمار وإنعاش اقتصاد غزة. كما ومن شأنه أن يعزز الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.

ويضيف التقرير إلى بحوث الأونكتاد السابقة بشأن التكلفة الاقتصادية للاحتلال، التي أجريت استجابة لخمسة قرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة (20/69، 12/70، 20/71، 13/72، 18/73، 10/74) التي تطلب من الأونكتاد تقييم التكلفة الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي وتوثيقها.

سيواصل الأمين العام للأمم المتحدة ضمان عمل المنظمة من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة وقابلة للحياة، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل آمنة.

للاطلاع على التقرير بالعربية الرجاء الضغط على [الرابط](#)